

دور الجماعات المحلية في الاستثمار المحلي

أ.بن مخلوف محمد¹

الملخص :

يسعى الباحث من خلال هذا المقال الى دراسة اهمية و دور الجماعات المحلية في تفعيل و تطوير الاستثمار المحلي و ذلك من خلال دراسة كل الجوانب القانونية و التنظيمية و مختلف الميكانيزمات التي تخول و تمكن المجالس المحلية المنتخبة من تحقيق واقع محلي افضل و ذلك دفع عجلة الاستثمارات على المستوى المحلي لتحقيق تنمية على مستوى الاقاليم ، حيث تعتبر المجالس المنتخبة الاطار العام لمشاركة السكان المحليين في تسيير شؤونهم عن طريق المجالس المنتخبة المحلية ، و هذه الاخيرة تملك طاقة الناخبين و توظف تلك الطاقة على مدى قدرة الممثلين المحليين في التعبير عن رغبات المواطنين و مدى اخلاص المنتخبين لناخبيهم .

Resumé :

Ce travail de recherche consiste à étudier l'importance et le rôle des autorités locales à favoriser et développer les investissements locaux. Cela en s'intéressant aux axes : juridique et organisationnelle et les différents mécanismes qui permettent aux conseils locaux de réaliser un épanouissement local. Cela pour mettre en valeur les investissements locaux et parfaire le vécu au niveau de chaque région puisque les conseils élus sont considérés comme un carrefour qui privilégie la participation des citoyens locaux à gérer leurs préoccupations. Ces derniers investissent l'énergie des électeurs et y bénéficient afin d'exprimer les besoins des citoyens et montrer leur loyauté envers ceux qu'ils représentent.

الكلمات المفتاحية : الجماعات المحلية ، التنمية ، الاستثمار المحلي .

مقدمة :

يحتل موضوع التنمية بصفة عامة و التنمية المحلية بصفة خاصة مركزا مهما من بين المواضيع في الفكر الاقتصادي و الدراسات الاجتماعية و السياسات و البرامج الحكومية و المنظمات الدولية و الاقليمية ، ذلك انها عملية و منهجا و مدخل و حركة و خطة و برنامج يمكن من خلاله الانتقال بالمجتمع من حالة الركود و الضعف الى وضع التقدم و

¹ طالب دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 13

القوة و السير في طريق النمو و تحقيق التوازن بين الاقاليم المختلفة و يتم ذلك عن طريق الاستثمار المحلي و الذي يكون للجماعات المحلية دور فيه و هذا ما يقودنا للإجابة على التساؤل التالي :

الى اي مدى يمكن للجماعات المحلية ان تساهم في تفعيل و تطوير الاستثمار المحلي؟

وتفرع عن هذه الإشكالية إلى التسؤلات التالية :

ماذا يقصد بالجماعات المحلية؟ وما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه الجماعات المحلية في تجسيد برامج الاستثمار المحلي؟.

الفرضيات:

- ✓ يساهم الأسلوب الإداري اللامركزي المتبع من طرف الحكومة إلى تسهيل مهمة المجالس المنتخبة المحلية في تفعيل التنمية المحلية.
- ✓ يرتبط زيادة الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون الجديد للجماعات المحلية بزيادة ترشيد المجالس المنتخبة في إدارة و تسيير شؤون التنمية المحلية.
- ✓ يؤدي الاعتماد على الذات المحلية و القدرات الخاصة إلى زيادة فعالية التنمية المحلية

6-الدراسات السابقة:

♦ دراسة وفاء معاوي بعنوان:الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر،مذكر تخرج لنيل شهادة ماجستير،انطلقت من الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن اعتبار الحكم المحلي الرشيد المحرك الأساسي للوصول للتنمية محلية فعالة في الجزائر؟و خلصت الى ان الجماعات المحلية في اطار مفهوم الشراكة المجتمعية لاينبغي ان تغفل دور المجتمع المدني و القطاع الخاص،و التنمية المحلية،وتشجيع الحوار الهادف و التفاعل و التكامل بين مختلف هذه الأطراف تحقيقا تحقيقا للتنمية المستدامة بمختلف مستوياتها المحلية و الوطنية.

♦ محمد خشمون « مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية : دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة » ، 2010/2011،هذه الدراسة عبارة عن اطروحة

دكتوراه علوم : تخصص علم الاجتماع ، و قد تناول الباحث في هذه الدراسة الاشكالية التالية :هل مشاركة المجالس الشعبية البلدية للسلطات الولائية في تصور و تخطيط وتنفيذ و متابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها مشاركة حقيقية تتسجم و مهام هؤلاء المنتخبين و تستجيب لتطلعات من انتخبهم،و قد لخص الباحث في دراسته الى النتائج التالية:ان مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في احداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها مازالت محدودة و لا تستجيب لتطلعات المواطنين و مازالت تعاني من مشاكل عديدة تقف عقبة في طريقها وتحول دون تجسيدها الحقيقي بالمعنى الذي تحمله كلمة مشاركة و هذا بسبب مجموعة من الاسباب التي يمكن ارجاع اهمها الى شدة و صرامة الوصاية الادارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة 1990 و الى تخلف الاسلوب الاداري المتبع الذي يتميز بالمركزية في تخطيط و ادارة شؤون التنمية المحلية بمختلف البلديات بما يحمله من عيوب ومساوئ و الى التمويل المالي المركزي الذي اصبح يشكل ضغط على هذه المجالس ووصاية اضافية مستغلا في ذلك نقص مواردها المحلية و حاجتها المالية الماسة بالضافة الى كثرة الخلافات و الصراعات الداخلية التي تشوب معظم المجالس الشعبية البلدية و الت تجد فيها السلطات الوصية المبررات الكافية لتبرير محدودية مشاركتها في هذه المجالس في احداث التنمية المحلية حيث ترجع صرامة الوصاية الادارية التي تفرضها و اعتمادها على الاسلوب المركزي و اشرافها على التمويل المالي للمشروعات الى حرصها على سلامة الموارد المحلية و ضمان حسن تسييرها بما يخدم المصلحة العامة للمواطنين.

تناولت هذه الدراسة مشاركة المجالس الشعبية في التنمية المحلية في اطار القانون القديم ، بينما احاول تناول هذا الموضوع في اطار القانون الجديد للمجالس المنتخبة.

♦ عساسي يوبا» دور رؤساء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية « 2014/2013 ،هذه الدراسة هي مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق :تخصص القانون الاداري، و قد تناول الباحث في هذه الدراسة الاشكالية التالية :الى أي

مدى يمكن القول ان المنظومة القانونية المنظمة لصلاحيات رؤساء المجالس الشعبية المنتخبة تساهم في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الاقاليم؟

و قد لخص الباحث في دراسته الى النتائج التالية: بإمكان الهيئات المنتخبة تجاوز كل الصعاب والعوائق التي تعترضهم في تنفيذ وظائفهم و ذلك بالحرص على تطبيق الإصلاحات والأخذ بعين الاعتبار المقترحات المطروحة عليهم خاصة في مجال التنمية وتنظيم دور المواطنين على المستوى القاعدي في وضع وتنفيذ مختلف البرامج التنموية وتبني كل الآفاق والتطلعات التي من شأنها تحقيق التنمية المحلية لتعزيز وتقوية التنمية الوطنية في إطار شامل ومتكامل من خلال منح دور رئيسي وفعال لرؤساء المجالس المنتخبة المحلية للأداء وظائفهم وصناعة القرار على مستوى الإقليم وتحقيق نجاعة تعود بصفة مباشرة على المواطنين.

تناولت هذه الدراسة دور ومهام رؤساء المجالس الشعبية المنتخبة بينما سأحاول دراسة الموضوع من خلال تحديد التداخل في الصلاحيات الموجود بين السلطات المركزية والاجهزة المنتخبة المحلية و ما مدى احترام الهيئات المركزية لنطاق وصلاحيات المجالس المنتخبة.

- رابح قمقاني نضام الوصاية الإدارية على البلديات في الجزائر: رسالة ماجستير تخصص التنظيم الإداري و السياسي سنة 1987 جامعة الجزائر، حاول صاحب هذا البحث تسليط الضوء، على أحد أهم الأسس التي تقوم عليها العلاقة بين الهيئات المحلية (البلديات) والسلطة المركزية الوصية (الولاية) ، حيث يمكن تحديد أهم معالم الإشكالية، التي يريد صاحب هذا البحث طرحها، في جملة التساؤلات التي أنطلق منها وهي كالتالي: هل تتعارض فكرة الرقابة الوصائية التي يمنحها المشرع للهيئات المركزية الوصية ومع فكرة الاستقلالية التي يمنحها المشرع للهيئات المحلية (البلديات) ؟

- هل البلدية في النظام الجزائري تعمل وتتحرك في إطار فكرة الوصاية الإدارية أو في إطار عدم التركيز الإداري؟

وقد توصل الباحث في دراسته الى الوصاية الادارية هي رغبة المشرع في توسيع صلاحيات الجهات المركزية واعطائها قوة اكبر على حساب المجالس المنتخبة

البلدية ما من شأنه ان يكون عائقا امام تحقيق التنمية المحلية لان الاستقلال الكلي غير ممكن ففكرة الوصاية الإدارية من منظورها العام ومحيطها الخارجي هي انعكاس على الهيئات المحلية في الرقابة على اعمال التصريح و التصديق والالغاء ثم الحلول والرقابة على الهيئات والاشخاص والحل والاقصاء وذلك في اطار ما ينص عليه القانون..

تعتبر هذه الدراسة عن العلاقة الموجودة بين الاجهزة المركزية و اللامركزية و التداخل الموجود بينهما الا ان هذه الدراسة قديمة نسبيا فسأحاول في دراستي توضيح اكثر لمفهوم الوصاية الادارية و دورها حاليا من خلال مختلف القوانين الجديدة و المنظمة لذلك مع الربط بفكرة استقلالية الهيئات المحلية المنتخبة .

7- حدود الدراسة :

سوف نركز على:

- **المجال المكاني:** اقتصرت هذه الدراسة الإدارة المحلية أي المجلس الشعبي الولائي لولاية عين تموشنت
- **المجال الزمني:** من سنة 2012 الى غاية 2017.
- **المجال الموضوعي:** التركيز على دور المجالس المنتخبة في تجسد عجلة التنمية المحلية.

للاجابة على هذه التسؤلات تحاول الباحث الاجابة عليها ضمن المحاور التالية :

المحور الاول : مفاهيم اساسية حول الجماعات المحلية :

تعتبر البلدية و الولاية احدى صور التنظيم الاداري اللامركزي في الجزائر ، و التي سنحاول التطرق إليهما في هذا المحور بالتفصيل .

(1) - الولاية : تعد الولاية وحدة إدارية من الدولة و في نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة ، لدى سنتناول في هذا المحور التطرق إلى هيئاتها و الرقابة المبسطة إليها في ظل القانون 07-12 المؤرخ في 12 يناير 2012 .

حسب المادة الاولى من القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فبراير سنة 2012 و المتعلق بالولاية : فهي الجماعة الاقليمية للدولة و التي تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة ، و هي بدورها ايضا تمثل الدائرة الادارية الغير ممركة ، و التي تمثل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الاقليمية و الدولة .

كما تساهم مع الدولة في ادارة و تهيئة الاقاليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حماية البيئة و و تحسين الاطار المعيشي للمواطن⁽¹⁾ .

كما تتكون الولاية من الهيئات التالية :

أولا - المجلس الشعبي الولائي : تمثل هذه الهيئة المجلس المنتخب للولاية و الذي يتم انتخابه و اختيار أعضائه عن طريق الاقتراع العام ، و هو يمثل دور أساسي مهم باعتباره هيئة المداولة ، و هو اسلوب امثل للقيادة الجماعية على مستوى إقليم الجغرافي للولاية⁽²⁾ .

ثانيا - الوالي : يمثل الوالي صفة عدم التركيز الاداري و الممثل الاول و الرئيسي للهيئات المركزية على مستوى الاقليم المحلي ، حيث يباشر عمله في ترجمة سياستها و برامجها محليا ، و بالتالي يعين الوالي عن طريق مرسوم رئاسي طبقا للمادة 78 من الدستور، له ازواجية وظيفية، هو ممثل الدولة على مستوى الولاية ومفوض الحكومة⁽³⁾.

ثالثا - المجلس التنفيذي للولاية : يتشكل مجلس الولاية من المدراء التنفيذيين ومسؤولي مختلف المصالح الخارجية لقطاعات الدولة . و يجتمع مرة واحدة في الاسبوع برئاسة الوالي و اذا حدث مانع له يخلفه الكاتب العام ، و يمكنه ايضا ان يجتمع بصفة استثنائية باستدعاء من الوالي عندما تتطلب الوضعية ذلك⁽⁴⁾ .

(2) - البلدية : حسب ما جاء في قانون البلدية الجديد 10-11 ، فان البلدية هي احدى الجماعات الاقليمية في الدولة ، و ما يميزها عن الولاية ، فان البلدية لها صفة الجماعات الاقليمية القاعدية⁽⁵⁾ ، بمعنى هي اساس الادارة المحلية ، و حسب ما جاء في المادة الاولى من نفس القانون فهي تتمتع مثل نظيرتها الولاية بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية ، و لها اسم و مقر رئيسي ، و تنشأ بموجب قانون⁽⁶⁾ و تمثل قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية⁽⁷⁾.

كما تتمثل هيئات البلدية فيما يلي :

أولاً - المجلس الشعبي البلدي : لقد حاولت الادارة المركزية من خلال قانون البلدية الجديد اعطاء الطابع المؤسسي للبلدية من اجل ارساء مبادئ الديمقراطية على المستوى المحلي ، و اشرك المواطن في تسيير شؤون بلديته بصورة اكثر فعالية مما سبق ، كما مكنت البلديات من ابرام اتفاقيات و عقود شراكة مع بلديات اخرى لايجاد صيغة من التعاون ، و كل ذلك من اجل النهوض بالمستوى الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي لهم حيث مكنت الافراد من المشاركة في تسيير المجالس المنتخبة المحلية و تحديد الاولويات و مختلف الاحتياجات على المستوى المحلي⁽⁸⁾ ، كما بين قانون الانتخابات طريقة تشكيل المجلس الشعبي البلدي و ذلك عن طريق اجراء انتخابات محلية بغية توسيع المشاركة الشعبية و السماح لكل التيارات الشعبية و السياسية من التواجد في تركيبة المجلس .

يعتبر المجلس هيئة تداولية تشرف على شؤون البلدية و ادارتها ، و يتم انتخابه عن طريق الاقتراع العام السري و المباشر لمدة 5 سنوات .

ثانيا - رئيس البلدية : يعتبر رئيس البلدية السلطة التنفيذية على المستوى الاقليمي المخصص للبلدية ، و الذي يتم اختياره من طرف الاعضاء في المجلس بالاغلبية المطلقة ، و في حالة التساوي بين الاعضاء في الاختيار تكون الاولوية للمترشح الاصغر سنا و ان يكون منتميا للقائمة التي نالت الاغلبية .

بعد تعيين رئيس البلدية يقوم هذا الاخير باختيار نواب له الذين يعرضهم للمجلس للمصادقة مع ابلاغ والي الولاية بذلك ، مع هناك امكانية سحب الثقة من رئيس البلدية و ذلك عن طريق الاقتراع العلني و باغلبية ثلث الاعضاء .

كما يمكن ان تنتهي مهام رئيس البلدية بطريقتين اما عن طريق الاستقالة و التي يعلنها في اجتماع المجلس و تحرر مداولة بذلك و يتم اعلام والي ، او عن طريق الوفاة ، و في حالة حدوث مانع مؤقت لرئيس البلدية يقوم النائب باستخلافه⁽⁹⁾ .

المحور الثاني : دور الجماعات المحلية في تجسيد برامج الاستثمار المحلي :

(1) - مفهوم الاستثمار : يعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلي رصيد السلع الرأسمالية والذي يحل محل السلع الرأسمالية التي استهلكت فهو ذلك الجزء الناتج الذي لم تستهلك (10) في حين يقصد بالاستثمار ماليا التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظه زمنية ولي فترة من الزمن على تدفقات مالية مستقبلية تعوض القيمة الحالية لأموال المستثمر وكذلك النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفر عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقيق هاذ التدفق (11) ويمكن التعبير عن ذلك بأنه كل تضحية بالموارد وفي الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على ناتج و إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية (12) أما محاسبيا فينظر للاستثمار على أنه تلك الوسائل المادية والقيم الغير المادية ذات المبالغ الضخمة التي اشتراها وأنتجتها المؤسسة ليس من أجل بيعها بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة .

(2) - الإطار القانوني لتدخل الجماعات الإقليمية لتدعيم الاستثمار المحلي :

بصفة أن الجماعات الإقليمية هي الوحدة الإدارية غير الممركزة للدولة و إن البلدية هي لوحدة القاعدية لها، فإنه لا يمكن أن تمارس تلك المهام بدون وجود مصطبة قانونية تقف عليها وتشرعن أعمالها و تعطيها ومن الحيز القانوني ما يسمح لها للقيام بتلك الأعمال. و ما إعطائها صفة الشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية إلا خطوة في ذلك الاتجاه .

1.2. دور البلدية في مجال الاستثمار.

إن الموظفين المكلفين بتنفيذ السياسة المتخذة على المستوى المحلي لا يتمكنون من تنفيذ إذا كانوا لا يتمتعون بالقدرات العلمية والكفاءة الضرورية ، حيث أن الموارد البشرية تعمل على الارتقاء الجماعات المحلية لمستوى المهام التي يفرضها إقتصاد السوق والتقدم والعصرية والعولمة ،لذا تحتاج الجماعات المحلية إلى الماهرات وتحتاج إلى تخصصات

متنوعة في الهندسة المعمارية، الهندسة المدنية ، الطب الزراعة ،البيطرية ، الري ،الاحصاء ،الاعلام الألي ،علم الاجتماع والحقوق الخ⁽¹³⁾ .

أولا - في المجال الاجتماعي :

تقوم البلديات بإنجاز مؤسسات التعليم الاساسي وفق المقياس الوطنية والخريطة المدرسية ،وتعمل على صيانة هذه المؤسسات وتشجع النقل المدرسي وتتخذ الإجراءات التي من شأنها تشجع التعليم ما قبل المدرسي وتعمل على تربيته.

للمجلس الشعبي البلدي أن يبادر بالإجراءات التي من شأنها التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة وتقديم المساعدة لها في مجالات الصحة ،السكن والشغل ،إذ تتكفل البلدية بإنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها وتقوم في حدود إمكانياتها بصيانة الاجهزة والهاكل المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه أي تعمل على صيانة المراكز الثقافية المتواجدة في إقليم البلدية .

ثانيا - في المجال الاقتصادي :

تقوم البلدية الممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة او عمل من شأنه تطوير الانشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي ،وتعمل على تشجيع المتعاملات الاقتصادية وتوسيع قدراتهم السياحية وذلك بتشجيع المتعاملين في المجال السياحي ،لكن نجد عمليا بلديات بحكم موقعها الجغرافي ومناظرها الخلابة تعد بلديات ساحلية بطبيعتها مثال غوفي ،جميلة ،تمقاد ، القالة.....الخ

وتخصص البلدية رأسمال على شكل استثمارات يتم اسنادها إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية ،ولها أن تنشأ مؤسسات عامة اقتصادية ذات طابع صناعي أو تجاري سواء في مجال الصناعة التقليدية أو الصناعة الحديثة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لأجل التسيير مصلحتها و المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

بهاذا تتمكن البلدية من اشباع حاجات السكان المحليين في جميع الجلات بما يتماشى مع الواقع المحلي وحاجاته ،وبالتالي تساهم الهيئات المحلية في تنمية المجتمع⁽¹⁴⁾.

2.2. دور الولاية في مجال الاستثمار.

تقوم الولاية بوظائف متعددة ومختلفة في نطاق اختصاصها الاقليمي عن طريق اجهزتها ولقد نصت المادة 55 من قانون الولاية على أن يعالج المجلس الشعبي الولائي جميع الشؤون التابعة لاختصاصه عن طريق المداولة .

يتداول بشأن المهام والاختصاصات التي تحددها له القانون والتنظيمات وعموما حول كل قضية تهم الولاية ترفع بإقتراح يقدمه ثلث أعضاء المجلس أو رئيسه أو الوالي .

أولا - في المجال الاقتصادي :

يقوم المجلس الشعبي الولائي في المجال الاقتصادي بالمهام التالية :

- يصادق على مخطط الولاية من أجل ضمان التنمية الاقتصادية .
- يتخذ كافة الاجراءات التي من شأنها تنمية الولاية وذلك بتشجيع ترقية الاستثمارات الاقتصادية على مستوى الولاية
- يعمل المجلس على تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج السكن ،إذيساعهم في إحداث وخلق المؤسسات وشركات البناء العقاري ويشجع الحركة التعاونية في مجال السكن ويشارك في ترقية برامج السكن المخصص ، و يعمل على تشجيع الاستثمار في مجال السكن⁽¹⁵⁾.

ثانيا - في المجال الفلاحي :

- يبادر المجلس ويجسد العمليات التي تهدف إلى حماية وتوسيع الاراضي الفلاحية ويشجع تدابير الوقاية من الكوارث والافات الطبعية، حماية التربة وصتلاحها وتهئية المساحات الفلاحية .

- يتخذ الاجراءات اللازمة لمواجهة اخطار الفيضانات و الجفاف والتصحر ويعمل على إنجاز اشغال التهيئة وتطهير مجاري المياه

- يبادر بكل الاعمال التي تهدف إلى حماية الثروة الغابية والثروة الحيوانية ، المساهمة في عملية التشجير ،حماية الغابات وتوسيعها وتسهيل ظغنتاج المشاتل الغابية ،تنمية تربية الحيوانات وتحسين المراعي.

- يعمل المجلس على تطوير الري ويساعد البلديات تقنيا وماليا في مشاريع التمويل بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه.

- يتضح ان الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى زيادة مناصب العمل وزيادة الانتاج وبذلك يخفف من أزمة البطالة المنتشرة في الاقليم وله دور هام وفعال في تحقيق التنمية الفلاحية ورفع الدخل الفردي⁽¹⁶⁾.

- للمجلس الشعبي الولائي دور أساسي وهام في المجال الفلاحي لأن استثمار الارض هي الثروة الازلية لتوافر الاراضي الخصبة وهي العلاج الوحيد للازمات الاقتصادية لان الصناعة والتنمية المرتبطة بالثروة البترولية قد ثبت عدم جدواها لصفقتها المؤقتة

يتبين من كل ما تقدم أن الريف يعد الاستراتيجية هامة للاستثمار وللتنمية الاقتصادية لاجل تحويل العمل الغير المنتج إلى عمل منتج لذا يجب ان توجه السياسة العامة لمشروعات الريف ويجب الاعتماد على الموارد المحلية أهمها العنصر البشري .

ثالثا - في مجال التنمية السياحية

تتميز الجزائر بإمكانيات سياحية متعددة وجمال معالمها الطبيعية وتنوعها منها مراكز المياه المعدنية ذات الخصائص المتعددة التي تستعمل في العلاج الطبي أو الاستحمام أو الراحة

يضطلع المجلس الشعبي الولائي بإزدهار السياحة في الولاية وذلك باتخاذ الاجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية ويشجع الاستثمارات في مجال السياحة وينسق عمل البلديات من أجل ترقية هاذ القطاع (17).

تعد السياحة صناعة الخدمات ومصدر هام للتوظيف، وتشكل مجالا واسعا للتشغيل في مختلف المجالات والمستويات العلمية حيث يتبين أن نسبة التشغيل في قطاع السياحة في الجزائر في تزايد لكن يعتبر ضئيلا مقارنة بطقات البلاد السياحية الغير المستغلة (18)

يتبين أن للنشاط السياحي انعكاسات على المستوى المعيشة للمواطنين وعلى مستواهم الثقافي لان السياحة تعمل على رفع المستوى المعيشة وتحسن نمط حياة الافراد وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية للمواطنين ولها أثار إيجابية من حيث معرفة ثقافة الآخرين (19) لذا يجب لإعادة تنشيط الاقتصاد للوصول إلى معايير اقتصاد السوق وضرورة قيام سياسة اقتصادية تكفل الانتقال اقتصاد السوق. هنا تطرح إشكالية السياسة الصناعية ظاي إشكالية الاستثمار على المسوي المحلي.

رابعا - في مجال الصيد :

إن إقليم الدولة الجزائرية يطل على البحر الابيض المتوسط وهي تحتوي على شريط ساحلي يقدر ب 1200 كلم ويحتوي على ثروة سمكية هائلة غير مستغلة لذا يجب على البلديات المعنية أن تقوم بالاستثمار في هاذ الميدان وتقديم المساعدات اللازمة للصيادين لان الاسماك بمختلف أنواعها تعد مورد طبيعي هام سواء بالنسبة للاستهلاك المحلي أو

التصدير ويلزم استعمال التقنيات الحديثة لرفع الانتاج والتقليل من الإستيراد في هاذ الميدان ويعمل على توفير مناصب عمل متعددة .

خامسا - في مجال الصناعة

قيام المجالس الشعبية الولائية بإنشاء وإدارات الصناعات الصغيرة وتشجيع الخواص على انشائها منها الصناعات التقليدية والخفيفة لأنها تساهم في النمو الاقتصادي وتؤمن فرص العمل لفئة كبيرة من الشباب وتزيد من إيراداتها وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل من الاستيراد من الخارج في الامور البسيطة التي يمكن تصنيعها محليا مثل الاواني المنزلية ، الملابس ، المنتجات الغذائية هذه المشروعات لاتحتاج إلى خبرة فنية عالية حيث تستخدم الخبرات

المحلية وتستغل الموارد المحلية المتاحة .

كما يمكن للصناعات الصغيرة أن تنمو بصورة تدلجية لتصبح صناعات كبيرة ، وباستخدام الوسائل التكنولوجية يؤدي إلى نشأت المجتمعات الصناعية وهاذا يؤدي الى زيادة دخل الهيئات المحلية وكثرة الخدمات التي تؤديها.

كما أن الصناعة تدر أرباح كبيرة وتتيح للمجالس فرض بعض الضرائب والرسوم المحلية وهذا يحقق للهيئات المحلية الاستقلال المالي ويكون له الاثر البالغ على الجانب المادي للمجالس .

ويعد التخطيط من أهم الوسائل لتطوير المجتمعات واستمرارية نموها وتقدمها ويدخل في نطاق التوقع لما سيكون وما ينبغي أن يكون هو الاصل من مهام الحكومة المركزية لكنه في الحقيقة يبدأ من السلطات المحلية حيث تقوم المجالس الشعبية المحلية والاجهزة التخطيطية برسم السياسة العامة للتنمية المحلية حيث تجمع مطالب الهيئات المحلية واحتياجاتها ثم تقوم

الحكومة المركزية بأجهزتها الشخصية بدراستها وتقييمها وترتيب أولويتها وتصدرها في خطة شاملة متكاملة .

يعد المجلس الشعبي المحرك الأول ومنسق الاعمال المحلية الضرورية لتحقيق أهداف التخطيط في مجال الانتاج والتجهيزات والمبدلات والاستثمار و يتحقق عن طريق التعاون المحلي كأدات الانتعاش الاقتصادي المحلي أو بدعم دور البلديات على المستوى الدولي .

الخاتمة :

من خلال هذا المقال يمكن القول بان مركزية القرارات و اعداد خطط و برامج تسيير الاستثمار المحلي او سحب الصلاحيات و تضيق دائرة اتخاذ القرارات الجماعات المحلية و عرقلة و تهميش المشاركة الشعبية كلها عوامل تعرقل من عملية الاستثمار و تحد من فعالية الجماعات المحلية في تحقيق ذلك و لهذا يقترح الباحث اعادة صياغة قوانين البلدية و الولاية و اعطاء صلاحيات اوسع للمجالس المحلية المنتخبة في مجال الاستثمار المحلي

المراجع المعتمدة :

1. المادة 01 من قانون 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية .
2. المادة 12 من قانون 07/12 .
3. مرسوم تنفيذي رقم 90-230 مؤرخ في 25/07/1990 يتضمن احكام القانون الاساسي الخاص بالمناصب العليا في الادارة المحلية الجريدة الرسمية رقم 31-90 المعدل و المتمم بمرسوم تنفيذي رقم 91-305 المؤرخ في 25/08/1991 ، الجريدة الرسمية رقم 41-91 .
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرخ في 14 صفر 1415 الموافق ل 23 يوليو 1994 الذي يحدد أجهزة الإدارات العامة في الولاية و هياكلها ، العدد 48 ، ص 5 .

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية .
6. المادة 6 من نفس القانون .
7. المادة 16 من دستور 1996. المادة 11 من قانون البلدية الجديد .
8. مجاهد بوفلجة ، "ايرادات الجماعات المحلية و اثر الرقابة الجبائية عليها" : واقع بلدية ندرومة ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابو بكر بلقايد بتلمسان ، 2014/2015 ، ص 23 .
9. بويتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسات (دراسة موضوعية بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة، طبقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص96.
10. السيد محمد الجوهري ، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر ، 2009، ص: 8
11. <http://www.qaradaghi.com/portal/index.php>
12. عيسى مرزاقة معوقات تسير الجماعات المحلية بعض عناصر التحليل ،مجلة العلوم الاجتماعية العدد 14 جوان 2006 ص 200-202 .
13. المواد 66-69 من قانون الولاية
14. فريدة مزياني المجالس الشعبية المحلية في ضل التعددية السياسية في التشريع الجزائري ، رسالة دكتوراه دولة في القانون ،جامعة منتوري قسنطينة سنة 2006 ص 207
15. المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير من أجل المساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية ، الدورة السادسة عشر ، الجزائر نوفمبر 2000 ص 40
16. صليحة عشي ، السياحة في الجزائر بين المقومات الوفيرة والاستراتيجيات الغائبة ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة باتنة ، العدد 18 ، جوان 2008 ص 72-76